أعربت عن استنكارها الشديد من التشكيك المسبق من دون تحقق

«الخارجية»: ننفي المقطع المشين الذي عرض بجلسة الاستجواب ونؤكد أنه ليس لنا

تم تداوله تزامنا مع سير الجلسة في العديد من الحسابات الوهمية الأمر الذي يبعث على الاستغراب والريبة

عدم تزويد الوزارة ببيانات الدبلوماسي الكويتي المقصود انتهاك صارخ لقواعد التعامل مع مثل هذه المسائل

وزارة الخارجية

أكدت وزارة الخارجية في بيان لها أنه على الرغم من أن الاستجواب حق دستوري لعضو مجلس الأمة لا ينازعه عليه أحد على أن يكون وفق مقتضيات الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة إلا أنها تعرب عن استنكارها الشديد لعرض المقطع المشين المنسوب زعما إلى منتسبي الدبلوماسية الكويتية في جلسة علنية لمجلس الأمة والذي تنفيه الوزارة نفيا قاطعا وما شكله هذا العرض من تشكيك مسبق ودون تحقق بكل منتسبي وزارة الخارجية خاصة وان هذا المقطع تم تداوله تزامنا مع سير الجلسة في العديد من الحسابات الوهمية المشبوهة بوسائل التواصل الاجتماعي الأمر الذي يبعث على الاستغراب والريبة.

كما أعربت الوزارة أول أمس عن استيائها البالغ لنشر مثل هذه الإساءات دون أن يبادر النائب المستجوب إلى تزويد الوزارة ببيانات وهوية الدبلوماسي الكويتي المقصود لما فيها من انتهاك صارخ لقواعد التعامل مع مثل هذه المسائل والتي تحكمها أصول شرعية أولا وقانونية ثانيا وأخلاقية ثالثا «نتفادى فيها جميعا الإضرار بسمعة البلاد ومؤسساتها وأفرادها».

وانطلاقا من حرص وزارة الخارجية على كشف الحقيقة ودعما لقيم الشفافية والوضوح طلبت الوزارة من مجلس الأمة في كتاب رسمي أرسل بعيد جلسة اليوم «أول أمس» مباشرة التحقيق الفوري في كافة جوانب الواقعة المزعومة والمشاركين فيها وتاريخها للنظر فيما عرضه النائب المذكور وذلك حرصا من الوزارة على سمعة منتسبيها وتبيانا للحقيقة كاملة غير منقوصة.

وحول ما ذكره النائب المستجوب عن أعضاء سفارة دولة الكويت لدى كوبا أوضحت الوزارة أنها على اطلاع كامل بجميع ملابسات الوضع في السفارة، وقد باشرت في حينها باتخاذ الإجراءات القانونية تجاهها وفق ما يلي: – تم فصل الموظف المحلي الذي أشار له النائب المستجوب بتاريخ 19 يناير 2021 أي قبل ما يزيد عن السنة من تاريخ اليوم.

– شكلت الوزارة عدة لجان تحقيق للنظر في هذه الملابسات انتهت بإحالة الواقعة إلى النيابة العامة بتاريخ 16 فبراير 2021.

وأكدت أن الوزارة مستمرة في متابعة هذه الملابسات، لحين الانتهاء من استكمال كل الإجراءات القانونية بهذا الشأن.

وشددت على أن ما أشار إليه النائب المذكور يتنافى والحقيقة وفق التفاصيل المشار إليها باتهامه بأن وزارة الخارجية لا تعلم عما يحدث في كوبا أو عدم اتخاذها الإجراءات القانونية وفق اللوائح والأنظمة والقوانين المعمول بها في الوزارة مؤكدة أنها قامت بنقل كافة أطراف الواقعة إلى ديوان عام الوزارة جراء الوقائع المذكورة أعلاه.

وفيما يتعلق بتقرير ديوان المحاسبة فإن وزارة الخارجية تود التأكيد على التزامها الكامل بالمعايير المحاسبية وتتعاون بالكامل مع الهيئات الرقابية وإن جميع المصروفات لدى وزارة الخارجية تخضع للرقابة المسبقة واللاحقة ووفق مبدأ التعاون مع تلك الأجهزة ووفق استراتيجية مالية تتوافق وتوجهات الدولة في ترشيد الإنفاق وبما لا يخل بالمسؤولية المناطة بوزارة الخارجية حفاظا على مكتسبات الدولة السياسية ومكانتها الإقليمية والدولية.

واضافت الوزارة أنها وفرت كل الظروف والوسائل لتمكين ديوان المحاسبة من مباشرة اختصاصاته بفحص كافة المصروفات والاستجابة لكل طلبات ديوان المحاسبة وتزويدهم بالبيانات والمستندات لإعداد تقرير متكامل عن كافة المصروفات الخاصة باستخدام الأموال العامة والأموال المخصصة لمواجهة أزمة كورونا وفقا لكتب الوزارة رقم 27168/490 بتاريخ 28 أكتوبر 2020 والكتاب رقم 29840/490 بتاريخ 18 نوفمبر 2020 والكتاب رقم 33154/490 بتاريخ 23 ديسمبر 2020 والكتاب رقم 34279/490 بتاريخ 31 ديسمبر 2020 والكتاب رقم 5497/490 بتاريخ 14 فبراير 2021 والكتاب رقم 15071/490 بتاريخ 14 ابريل 2021.

وقالت إن جميع تلك الكتب تؤكد على التعاون الكامل والجاد والشفاف لوزارة الخارجية مع ديوان المحاسبة بما فيها تمكين ديوان المحاسبة وفرقه القيام بزيارات ميدانية لكافة مرافق الوزارة آخرها الاجتماع الموسّع بتاريخ 17 نوفمبر 2021 مع الإدارة القنصلية أطلع خلالها الديوان على كافة الإجراءات المتبعة في عمل الإدارة عكست مستوى التعاون البناء بين وزارة الخارجية وديوان المحاسبة.

واشارت الى انه انطلاقا من مبدأ الشفافية فإن وزارة الخارجية ترحب بإحالة الملاحظات التي وردت بالاستجواب إلى أي لجنة يراها مجلس الأمة للتحقيق فيها.

وكان مجلس الأمة قد ناقش في جلسته المنعقدة بتاريخ 8 فبراير الاستجواب المقدم من النائب شعيب المويزري إلى وزير الخارجية والمكون من أربعة محاور، وانتهى إلى تقديم 10 نواب طلبا لطرح الثقة بالوزير.

على صعيد متصل أعلنت جمعية النزاهة الوطنية الكويتية، أنها تابعت وقائع الاستجواب المقدم إلى وزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد الناصر، وتحديدا المحور الاول المتعلق بالهدر وتبديد المال العام في وزارة الخارجية، ووزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء والجهات التابعة للوزير المستجوب، حسب ما جاء في صحيفة الاستجواب وكذلك ما طرح اثناء جلسة الاستجواب.

وأوضحت الجمعية في بيان صحافي، أنها ترى أن صحيفة الاستجواب خلت تماما من الوقائع والمستندات التي تبين مكامن الهدر في المال العام، وأن الوقائع التي أثيرت في الجلسة فجأة هي ملاحظات تتطلب كثيرا من التدقيق للوقوف على مدى صحتها، والاجراءات التي اتخذت سلفا تجاهها، خاصة أن وزارة الخارجية تتعامل مع ملاحظات ديوان المحاسبة، وهناك كثير من الاجراءات التي اتخذت تجاه تلك الملاحظات.

وأكدت جمعية النزاهة أن الوقائع التي أثارها المستجوب مباغتة –على افتراض صحتها– تمثل ملاحظات مهمة، تستوجب معرفة ما اتخذت الوزارة حيالها من إجراءات إلا أن عدم تضمين النائب المستجوب لتلك الوقائع المثارة مباغتة في صحيفة الاستجواب، وكذلك امتناع النائب المستجوب عن الافصاح عن تلك الوقائع في رده على الاستيضاح المقدم من الوزير، أضاع فرصة التعامل معها والتحقيق فيها وتبيان صحتها ومكامن الخلل إن وجدت واتخاذ التدابير المناسبة.

واعتبرت أن هناك ملاحظات جسيمة في آلية هذا الاستجواب، حذرت منها مضابط المجلس التأسيسي، من بينها أسلوب المباغتة في إثارة الوقائع اثناء جلسة الاستجواب، باعتبارها لا تليق بجوهر الدولة الدستورية، كما أن عرض مواد مصورة مخلة في جلسة استجواب علنية، يمثل انتهاكا للأعراف الدستورية الراسخة ،وتشويها لأداة الاستجواب وعدم مرعاة حرمة قاعة عبدالله السالم إضافة لكونه مخالفا بشكل صارخ للمادة 88 والمادة 134 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة التي تشترط ألا يتضمن الاستجواب عبارات غير لائقة أو فيها مساس بكرامة الأشخاص أو الهيئات أو إضرارا بالمصلحة العليا للبلاد أو أن يأتي أمرا مخلا بالنظام.

وطالبت «النزاهة» مجلس الأمة بتفعيل المواد سالفة الذكر، والتحقيق في عرض المواد المصورة المخلة في قاعة عبدالله السالم ،كما تعتبر كتاب وزير الخارجية إلى رئيس مجلس الامة لطلب التحقيق واجبا على الوزير، لحماية كرامات الاشخاص والمؤسسات من التعريض، وكذلك واجب على أعضاء مجلس الامة الاستجابة للطلب، صيانة لمؤسسات الدولة والمؤسسة الدستورية وحرمة قاعة عبد الله السالم.

المجلس أقر

والمواطنين، كما أقر المجلس تعديل «الوقاية من الأمراض السارية» المقدم من الحكومة في مداولتيه الأولى والثانية.

وتتعلق التوصية الاولى من التوصيات التي أقرها المجلس، برفع القيود الفورية على غير متلقي اللقاح، والسماح بالسفر للدول التي تسمح باستقبال غير المطعمين.

في حين تنص التوصية الثانية على الاكتفاء بالجرعة الثانية لاعتبار الشخص محصنا بالكامل، فيما نصت التوصية الثالثة على عدم التفرقة بين الأطفال متلقي جرعة اللقاح وغير المتلقين منهم.

اما التوصية الرابعة فنصت على عدم اشتراط الحصول على مسحة «pcr» للمواطنين القادمين إلى الكويت والاكتفاء بعملها فور الوصول حتى لايكون ذلك سببا في احتجازه في الدولة القادم منها.

ووافق مجلس الامة على توصية بتشكيل لجنة رصد مجتمعية طبية قانونية تربوية واقتصادية محايدة، لتلقي شكاوى المتضررين من اللقاح مع متابعة ورفع تقارير دورية.

كما وافق المجلس على طلب إحالة الكتاب الموجه من وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة محمد الراجحي، بشأن التوصيات المقدمة من بعض النواب، حول التعامل مع فيروس «كورونا المستجد» والسلالات المتحورة الى لجنة الشؤون الصحية والعمل البرلمانية.

ووافق على احالة تكليف مجلس الأمة لديوان المحاسبة، بفحص ومراجعة جميع مصروفات وإجراءات الحكومة الخاصة باستخدام الأموال العامة والأموال المخصصة لمواجهة أزمة «كورونا» الى لجنة الشؤون الصحية والعمل البرلمانية.

كما وافق المجلس على ادراج طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية، للتحقيق في الأمور المالية والفنية لقرارات وممارسات وزارة الصحة، التي حدثت خلال فترة جائحة «كورونا» منذ فترة 1 يناير 2020 إلى تاريخه على جدول اعمال مجلس الامة.

المضف: ندعم

متخصصة في التعليم العالي تم تخصيص أراض لها.

وقال إنه تقدم باقتراح بقانون برفع نسبة العمالة الوطنية في الجامعات والمعاهد الخاصة من 10 في المئة إلى 65 في المئة خلال خمس سنوات، متمنياً وجود تعاون من الحكومة لخلق فرص عمل للمواطنين.

وبين النائب مبارك الحجرف أنه طلب في سؤال إلى وزير الخارجية تزويده بكشف أسماء الموظفين الإداريين العاملين في سفارات دولة الكويت بالخارج، معتبراً أن الأزمة الحقيقية هي أزمة التوظيف وأن المعضلة الأساسية أمام الحكومة هي كيفية إيجاد فرص عمل للمواطنين.

ورأى أن الايام المقبلة صعبة وسيكون هناك عجز في توظيف الكويتيين في سفارات الكويت بالخارج لعدم وجود رؤية حكومية في هذا الشأن.

وأوضح النائب مرزوق الخليفة أنه وجه سؤالاً إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء لاستبدال مسمى كبير اختصاصي قانوني للكويتيين بمسمى مستشار، مستغرباً منح الوافد مسمى كبير مستشار قانوني بينما لا يحصل عليه الكويتي.

وتمنى الخليفة إيجاد حل سريع لهذه القضية، مؤكداً أنه سيواصل متابعتها مع الوزير المسؤول حتى يحصل المواطن على حقه أسوة بما يحدث في بلدان العالم.

الكويت تطالب

المتحدة للمفاوضات الحكومية الدولية، المتعلقة بمسألة التمثيل العادل في مجلس الامن وزيادة عدد اعضائه، ان جانبا كبيرا من اعمال المجلس والقضايا المطروحة امامه تتعلق بالمنطقة العربية، وهو ما يستدعي تمثيلا عربيا عادلا ومتناسبا في المجلس الموسع.

أضاف «نطالب ايضا بتمثيل عربي متناسب في فئة المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن الموسع، استنادا إلى معايير موضوعية تتمثل في الكثافة السكانية في الدول العربية، التي تزيد عن 400 مليون نسمة، وعدد الدول العربية في الامم المتحدة التي تشكل نسبة 12 في المئة تقريبا من العضوية العامة في الامم المتحدة».

واوضح ان المجموعة العربية تتمسك بتحقيق اصلاح حقيقي وشامل لمجلس الامن، لا سيما بصفته الجهة الرئيسية المنوط بها حفظ السلم والامن الدوليين، بموجب ميثاق الامم المتحدة، ليصبح اكثر قدرة وفعالية على مواجهة ومعالجة التحديات التي تواجه العالم وذلك في اطار اكثر تمثيلا وشفافية وحيادية ومصداقية.

وحول التمثيل العابر للاقاليم وهو ما يشكل اهمية كبرى للمجموعة العربية، رأى العتيبي انه ولضمان عدالة التمثيل الاقليمي على المستوى العالمي، ينبغي الاعتراف بخصوصية المجموعة العربية كمجموعة اقليمية في حد ذاتها بمجلس الامن الموسع، دون ان تكون محسوبة على المجموعتين الافريقية او مجموعة «آسيا باسفيك».

وشدد السفير العتيبي على ضرورة توضيح المقصود بالتمثيل الاقليمي، وما اذا كان هذا يعني تخصيص مقعد اقليمي تتناوب عليه الدول اعضاء الاقليم ام ان المقصود من التمثيل الاقليمي هو تخصيص مقعد او اكثر لذلك الاقليم بحيث يقوم الاخير باختيار شاغليه.

كما شدد على ضرورة تحديد المعايير التي سوف تطبق لشغل المقعد او المقاعد في اي من الحالتين، موضحا ان ما ينطبق على اي اقليم يتعين ان ينطبق على بقية الاقاليم الاخرى بشكل عادل ومتساو.

وفيما يتعلق بالإعلان السياسي للذكرى ال75 للأمم المتحدة وتقرير الامين العام المعنون «خطتنا المشتركة»، قال العتيبي: «تتفق المجموعة العربية مع مسألة غرس حياة جديدة في مفاوضات اصلاح وتوسيع مجلس الامن، اذ نرى بأنها دعوة للجميع لبذل المزيد من الجهد والتعاون مع الاطراف الاخرى بدلا من التسابق والتنافس على عضوية المجلس».

أضاف ان «المفاوضات تركز على موضوعات الاصلاح الخمسة بدلا من الانخراط في حوارات جانبية غير مجدية حول آليات المفاوضات الحكومية ذاتها»، داعيا الى ايجاد حل يحقق مصالح الجميع بما فيها المجموعة العربية، بدلا من ان ينصب الجهد على الاختلاف حول صياغة وثائق لن تأتي بجديد خارج التوازنات المعروفة.

واوضح العتيبي ان المجموعة ترى ضرورة عقد خمسة اجتماعات للمفاوضات الحكومية خلال الدورة الحالية، بما يمكن الرئاسة المشتركة من تجميع هذه المواقف وملاحظة التطور فيها لتكوين خلاصة لجولة المفاوضات الحكومية الحالية.

سنباشر التحقيق الفوري في جميع جوانب الواقعة المزعومة والمشاركين فيها وتاريخها

نرحب بإحالة الملاحظات التي وردت بالاستجواب إلى أي لجنة يراها مجلس الأمة للتحقيق فيها

تتمات

أوقفوا انتهاك

الثلاثاء، خصوصا ما صاحب المناقشة من تجاوزات وتعديات، ضربت في الصميم روح الدستور الكويتي، ومست بالقيم والمبادئ التي يعتنقها المجتمع الكويتي، ويعلي من شأنها.

وإضافة إلى البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية في هذا الشأن، فقد أعربت مصادر نيابية وجمعيات للنفع العام، عن إدانتها واستنكارها لما وقع من تجاوزات بجلسة مناقشة الاستجواب، محذرة من أن ذلك يمثل ضربا للديمقراطية الكويتية في مقتل، وداعية الجميع إلى الالتزام بالدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

من جهتها أكدت وزارة الخارجية في بيان لها، أنه على الرغم من أن الاستجواب حق دستوري لعضو مجلس الأمة، لا ينازعه عليه أحد، على أن يكون وفق مقتضيات الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة، فإنها تعرب عن استنكارها الشديد لعرض المقطع المشين المنسوب زعما إلى منتسبي الدبلوماسية الكويتية، في جلسة علنية لمجلس الأمة، والذي تنفيه الوزارة نفيا قاطعا، وما شكله هذا العرض من تشكيك مسبق ودون تحقق، بكل منتسبي وزارة الخارجية، خاصة وان هذا المقطع تم تداوله تزامنا مع سير الجلسة في العديد من الحسابات الوهمية المشبوهة بوسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يبعث على الاستغراب والريبة.

كما أعربت الوزارة عن استيائها البالغ لنشر مثل هذه الإساءات، دون أن يبادر النائب المستجوب إلى تزويد الوزارة ببيانات وهوية الدبلوماسي الكويتي المقصود، لما في ذلك من انتهاك صارخ لقواعد التعامل مع مثل هذه المسائل، والتي تحكمها أصول شرعية أولا وقانونية ثانيا وأخلاقية ثالثا، «نتفادى فيها جميعا الإضرار بسمعة البلاد ومؤسساتها وأفرادها».

أضاف البيان: وانطلاقا من حرص وزارة الخارجية على كشف الحقيقة، ودعما لقيم الشفافية والوضوح طلبت الوزارة من مجلس الأمة في كتاب رسمي أرسل بعيد جلسة اليوم «أول أمس» مباشرة، التحقيق الفوري في جميع جوانب الواقعة المزعومة والمشاركين فيها وتاريخها، للنظر فيما عرضه النائب المذكور، وذلك حرصا من الوزارة على سمعة منتسبيها، وتبيانا للحقيقة كاملة غير منقوصة.

وحول ما ذكره النائب المستجوب عن أعضاء سفارة دولة الكويت لدى كوبا، أوضحت الوزارة أنها على اطلاع كامل بجميع ملابسات الوضع في السفارة، وقد باشرت في حينها باتخاذ الإجراءات القانونية تجاهها وفق ما يلي: – تم فصل الموظف المحلي الذي أشار له النائب المستجوب بتاريخ 19 يناير 2021، أي قبل ما يزيد على السنة من تاريخ اليوم.

– شكلت الوزارة عدة لجان تحقيق للنظر في هذه الملابسات انتهت بإحالة الواقعة إلى النيابة العامة، بتاريخ 16 فبراير 2021.

وأكدت أن الوزارة مستمرة في متابعة هذه الملابسات، لحين الانتهاء من استكمال كل الإجراءات القانونية بهذا الشأن.

وشددت على أن ما أشار إليه النائب المذكور يتنافى والحقيقة وفق التفاصيل المشار إليها باتهامه بأن وزارة الخارجية لا تعلم عما يحدث في سفارتها في كوبا، أو عدم اتخاذها الإجراءات القانونية وفق اللوائح والأنظمة والقوانين المعمول بها في الوزارة، مؤكدة أنها قامت بنقل كال أطراف الواقعة إلى ديوان عام الوزارة، جراء الوقائع المذكورة.

وفيما يتعلق بتقرير ديوان المحاسبة فإن وزارة الخارجية، تود التأكيد على التزامها الكامل بالمعايير المحاسبية وتتعاون بالكامل مع الهيئات الرقابية، وإن جميع المصروفات لدى وزارة الخارجية تخضع للرقابة المسبقة واللاحقة، ووفق مبدأ التعاون مع تلك الأجهزة ووفق استراتيجية مالية تتوافق وتوجهات الدولة في ترشيد الإنفاق، وبما لا يخل بالمسؤولية المنوطة بوزارة الخارجية حفاظا على مكتسبات الدولة السياسية ومكانتها الإقليمية والدولية.

أضافت الوزارة أنها وفرت كل الظروف والوسائل لتمكين ديوان المحاسبة من مباشرة اختصاصاته بفحص جميع المصروفات والاستجابة لكل طلبات ديوان المحاسبة، وتزويدهم بالبيانات والمستندات لإعداد تقرير متكامل عن كل المصروفات الخاصة باستخدام الأموال العامة والأموال المخصصة لمواجهة أزمة كورونا وفقا لكتب الوزارة رقم 27168/490 بتاريخ 28 أكتوبر 2020 والكتاب رقم 29840/490 بتاريخ 18 نوفمبر 2020 والكتاب رقم 33154/490 بتاريخ 23 ديسمبر 2020 والكتاب رقم 34279/490 بتاريخ 31 ديسمبر 2020 والكتاب رقم 5497/490 بتاريخ 14 فبراير 2021 والكتاب رقم 15071/490 بتاريخ 14 ابريل 2021.

وقالت إن جميع تلك الكتب تؤكد على التعاون الكامل والجاد والشفاف لوزارة الخارجية مع ديوان المحاسبة، بما فيها تمكين ديوان المحاسبة وفرقه القيام بزيارات ميدانية لكافة مرافق الوزارة آخرها الاجتماع الموسّع بتاريخ 17 نوفمبر 2021 مع الإدارة القنصلية أطلع خلالها الديوان على جميع الإجراءات المتبعة في عمل الإدارة عكست مستوى التعاون البناء بين وزارة الخارجية وديوان المحاسبة.

واشارت الى انه انطلاقا من مبدأ الشفافية، فإن وزارة الخارجية ترحب بإحالة الملاحظات التي وردت بالاستجواب إلى أي لجنة يراها مجلس الأمة للتحقيق فيها.

وكان مجلس الأمة قد ناقش في جلسته المنعقدة بتاريخ 8 فبراير الاستجواب المقدم من النائب شعيب المويزري إلى وزير الخارجية والمكون من أربعة محاور، وانتهى إلى تقديم 10 نواب طلبا لطرح الثقة بالوزير.

على صعيد متصل أعلنت جمعية النزاهة الوطنية الكويتية، أنها تابعت وقائع الاستجواب المقدم إلى وزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد الناصر، وتحديدا المحور الاول المتعلق بالهدر وتبديد المال العام في وزارة الخارجية، ووزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء والجهات التابعة للوزير المستجوب، حسب ما جاء في صحيفة الاستجواب وكذلك ما طرح اثناء جلسة الاستجواب.

وأوضحت الجمعية في بيان صحافي، أنها ترى أن صحيفة الاستجواب خلت تماما من الوقائع والمستندات التي تبين مكامن الهدر في المال العام، وأن الوقائع التي أثيرت في الجلسة فجأة هي ملاحظات تتطلب كثيرا من التدقيق للوقوف على مدى صحتها، والاجراءات التي اتخذت سلفا تجاهها، خاصة أن وزارة الخارجية تتعامل مع ملاحظات ديوان المحاسبة، وهناك كثير من الاجراءات التي اتخذت تجاه تلك الملاحظات.

وأكدت جمعية النزاهة أن الوقائع التي أثارها المستجوب مباغتة –على افتراض صحتها– تمثل ملاحظات مهمة، تستوجب معرفة ما اتخذت الوزارة حيالها من إجراءات إلا أن عدم تضمين النائب المستجوب لتلك الوقائع المثارة مباغتة في صحيفة الاستجواب، وكذلك امتناع النائب المستجوب عن الافصاح عن تلك الوقائع في رده على الاستيضاح المقدم من الوزير، أضاع فرصة التعامل معها والتحقيق فيها وتبيان صحتها ومكامن الخلل إن وجدت واتخاذ التدابير المناسبة.

واعتبرت أن هناك ملاحظات جسيمة في آلية هذا الاستجواب، حذرت منها مضابط المجلس التأسيسي، من بينها أسلوب المباغتة في إثارة الوقائع اثناء جلسة الاستجواب، باعتبارها لا تليق بجوهر الدولة الدستورية، كما أن عرض مواد مصورة مخلة في جلسة استجواب علنية، يمثل انتهاكا للأعراف الدستورية الراسخة ،وتشويها لأداة الاستجواب وعدم مرعاة حرمة قاعة عبدالله السالم إضافة لكونه مخالفا بشكل صارخ للمادة 88 والمادة 134 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة التي تشترط ألا يتضمن الاستجواب عبارات غير لائقة أو فيها مساس بكرامة الأشخاص أو الهيئات أو إضرارا بالمصلحة العليا للبلاد أو أن يأتي أمرا مخلا بالنظام.

وطالبت «النزاهة» مجلس الأمة بتفعيل المواد سالفة الذكر، والتحقيق في عرض المواد المصورة المخلة في قاعة عبدالله السالم ،كما تعتبر كتاب وزير الخارجية إلى رئيس مجلس الامة لطلب التحقيق واجبا على الوزير، لحماية كرامات الاشخاص والمؤسسات من التعريض، وكذلك واجب على أعضاء مجلس الامة الاستجابة للطلب، صيانة لمؤسسات الدولة والمؤسسة الدستورية وحرمة قاعة عبد الله السالم.

المجلس أقر

والمواطنين، كما أقر المجلس تعديل «الوقاية من الأمراض السارية» المقدم من الحكومة في مداولتيه الأولى والثانية.

وتتعلق التوصية الاولى من التوصيات التي أقرها المجلس، برفع القيود الفورية على غير متلقي اللقاح، والسماح بالسفر للدول التي تسمح باستقبال غير المطعمين.

في حين تنص التوصية الثانية على الاكتفاء بالجرعة الثانية لاعتبار الشخص محصنا بالكامل، فيما نصت التوصية الثالثة على عدم التفرقة بين الأطفال متلقي جرعة اللقاح وغير المتلقين منهم.

اما التوصية الرابعة فنصت على عدم اشتراط الحصول على مسحة «pcr» للمواطنين القادمين إلى الكويت والاكتفاء بعملها فور الوصول حتى لايكون ذلك سببا في احتجازه في الدولة القادم منها.

ووافق مجلس الامة على توصية بتشكيل لجنة رصد مجتمعية طبية قانونية تربوية واقتصادية محايدة، لتلقي شكاوى المتضررين من اللقاح مع متابعة ورفع تقارير دورية.

كما وافق المجلس على طلب إحالة الكتاب الموجه من وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة محمد الراجحي، بشأن التوصيات المقدمة من بعض النواب، حول التعامل مع فيروس «كورونا المستجد» والسلالات المتحورة الى لجنة الشؤون الصحية والعمل البرلمانية.

ووافق على احالة تكليف مجلس الأمة لديوان المحاسبة، بفحص ومراجعة جميع مصروفات وإجراءات الحكومة الخاصة باستخدام الأموال العامة والأموال المخصصة لمواجهة أزمة «كورونا» الى لجنة الشؤون الصحية والعمل البرلمانية.

كما وافق المجلس على ادراج طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية، للتحقيق في الأمور المالية والفنية لقرارات وممارسات وزارة الصحة، التي حدثت خلال فترة جائحة «كورونا» منذ فترة 1 يناير 2020 إلى تاريخه على جدول اعمال مجلس الامة.

المضف: ندعم

متخصصة في التعليم العالي تم تخصيص أراض لها.

وقال إنه تقدم باقتراح بقانون برفع نسبة العمالة الوطنية في الجامعات والمعاهد الخاصة من 10 في المئة إلى 65 في المئة خلال خمس سنوات، متمنياً وجود تعاون من الحكومة لخلق فرص عمل للمواطنين.

وبين النائب مبارك الحجرف أنه طلب في سؤال إلى وزير الخارجية تزويده بكشف أسماء الموظفين الإداريين العاملين في سفارات دولة الكويت بالخارج، معتبراً أن الأزمة الحقيقية هي أزمة التوظيف وأن المعضلة الأساسية أمام الحكومة هي كيفية إيجاد فرص عمل للمواطنين.

ورأى أن الايام المقبلة صعبة وسيكون هناك عجز في توظيف الكويتيين في سفارات الكويت بالخارج لعدم وجود رؤية حكومية في هذا الشأن.

وأوضح النائب مرزوق الخليفة أنه وجه سؤالاً إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء لاستبدال مسمى كبير اختصاصي قانوني للكويتيين بمسمى مستشار، مستغرباً منح الوافد مسمى كبير مستشار قانوني بينما لا يحصل عليه الكويتي.

وتمنى الخليفة إيجاد حل سريع لهذه القضية، مؤكداً أنه سيواصل متابعتها مع الوزير المسؤول حتى يحصل المواطن على حقه أسوة بما يحدث في بلدان العالم.

الكويت تطالب

المتحدة للمفاوضات الحكومية الدولية، المتعلقة بمسألة التمثيل العادل في مجلس الامن وزيادة عدد اعضائه، ان جانبا كبيرا من اعمال المجلس والقضايا المطروحة امامه تتعلق بالمنطقة العربية، وهو ما يستدعي تمثيلا عربيا عادلا ومتناسبا في المجلس الموسع.

أضاف «نطالب ايضا بتمثيل عربي متناسب في فئة المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن الموسع، استنادا إلى معايير موضوعية تتمثل في الكثافة السكانية في الدول العربية، التي تزيد عن 400 مليون نسمة، وعدد الدول العربية في الامم المتحدة التي تشكل نسبة 12 في المئة تقريبا من العضوية العامة في الامم المتحدة».

واوضح ان المجموعة العربية تتمسك بتحقيق اصلاح حقيقي وشامل لمجلس الامن، لا سيما بصفته الجهة الرئيسية المنوط بها حفظ السلم والامن الدوليين، بموجب ميثاق الامم المتحدة، ليصبح اكثر قدرة وفعالية على مواجهة ومعالجة التحديات التي تواجه العالم وذلك في اطار اكثر تمثيلا وشفافية وحيادية ومصداقية.

وحول التمثيل العابر للاقاليم وهو ما يشكل اهمية كبرى للمجموعة العربية، رأى العتيبي انه ولضمان عدالة التمثيل الاقليمي على المستوى العالمي، ينبغي الاعتراف بخصوصية المجموعة العربية كمجموعة اقليمية في حد ذاتها بمجلس الامن الموسع، دون ان تكون محسوبة على المجموعتين الافريقية او مجموعة «آسيا باسفيك».

وشدد السفير العتيبي على ضرورة توضيح المقصود بالتمثيل الاقليمي، وما اذا كان هذا يعني تخصيص مقعد اقليمي تتناوب عليه الدول اعضاء الاقليم ام ان المقصود من التمثيل الاقليمي هو تخصيص مقعد او اكثر لذلك الاقليم بحيث يقوم الاخير باختيار شاغليه.

كما شدد على ضرورة تحديد المعايير التي سوف تطبق لشغل المقعد او المقاعد في اي من الحالتين، موضحا ان ما ينطبق على اي اقليم يتعين ان ينطبق على بقية الاقاليم الاخرى بشكل عادل ومتساو.

وفيما يتعلق بالإعلان السياسي للذكرى ال75 للأمم المتحدة وتقرير الامين العام المعنون «خطتنا المشتركة»، قال العتيبي: «تتفق المجموعة العربية مع مسألة غرس حياة جديدة في مفاوضات اصلاح وتوسيع مجلس الامن، اذ نرى بأنها دعوة للجميع لبذل المزيد من الجهد والتعاون مع الاطراف الاخرى بدلا من التسابق والتنافس على عضوية المجلس».

أضاف ان «المفاوضات تركز على موضوعات الاصلاح الخمسة بدلا من الانخراط في حوارات جانبية غير مجدية حول آليات المفاوضات الحكومية ذاتها»، داعيا الى ايجاد حل يحقق مصالح الجميع بما فيها المجموعة العربية، بدلا من ان ينصب الجهد على الاختلاف حول صياغة وثائق لن تأتي بجديد خارج التوازنات المعروفة.

واوضح العتيبي ان المجموعة ترى ضرورة عقد خمسة اجتماعات للمفاوضات الحكومية خلال الدورة الحالية، بما يمكن الرئاسة المشتركة من تجميع هذه المواقف وملاحظة التطور فيها لتكوين خلاصة لجولة المفاوضات الحكومية الحالية.

«الصحة»: 3463 إصابة

عدد المتعافين إلى 538129، مشيرا إلى أن نسبة مجموع حالات الشفاء من مجموع الإصابات بلغت 91.1 في المئة.

وأوضح السند أنه تم تسجيل حالة وفاة جراء الإصابة ليكون إجمالي عدد الحالات المسجلة 2514 حالة، مضيفا ان عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 94 حالة، في حين بلغ المجموع الكلي للحالات التي ثبتت اصابتها ولا تزال تتلقى الرعاية اللازمة 49922 ووصل إجمالي عدد الحالات في أجنحة «كوفيد 19» إلى 474.

وذكر أن عدد المسحات التي تم إجراؤها بلغ 27947 ليصبح مجموع الفحوصات 7198855، مشيرا إلى أن نسبة الإصابات لعدد هذه المسحات بلغت 12.4 في المئة.

قوات تابعة

منشآت مؤقتة داخل بولندا إذا لزم الأمر، حسبما أفادت وكالة «رويترز».

وذكرت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» أنه يتم نشر نحو 1700 جندي في بولندا معظمهم من الفرقة 82 المحمولة جوا من فورت براغ بولاية نورث كارولاينا.

وتنفي روسيا وجود أي خطط لديها لغزو أوكرانيا، لكنها نشرت أكثر من 100 ألف جندي بالقرب من حدود أوكرانيا، وتقول إنها قد تلجأ إلى اتخاذ إجراءات عسكرية لم تُفصح عنها إذا لم تتم تلبية مطالبها ومنها تعهد من حلف شمال الأطلسي بعدم ضم أوكرانيا إلى عضويته.

غارات إسرائيلية

تويتر أن الصاروخ الذي أطلق من سوريا «انفجر في الجو».

وأكدت وسائل إعلام رسمية سورية الهجوم الإسرائيلي، وقالت إن الدفاعات الجوية واجهت «صواريخ العدوان الإسرائيلي» بالقرب من دمشق.

وقالت وكالة الأنباء السورية الرسمية سانا: «تصدت وسائط دفاعنا الجوي لعدوان إسرائيلي بالصواريخ على محيط مدينة دمشق وأسقطت عددا منها».

ونقلت الوكالة عن مصدر عسكري قوله إن الهجوم الإسرائيلي بدأ عند منتصف الليل برشقات من الصواريخ من اتجاه جنوب شرق بيروت، وعند الساعة 1.10 نفذت إسرائيل «عدوانا بصواريخ أرض/أرض من اتجاه الجولان السوري المحتل مستهدفا بعض النقاط في محيط مدينة دمشق».

وبحسب ما نقلته الوكالة فقد أدى الهجوم إلى مقتل جندي وإصابة 5 آخرين.

وتعد هذه الغارة الإسرائيلية هي الثانية على المنطقة المحيطة بدمشق خلال أكثر من أسبوع بقليل.

وشنت إسرائيل هجمات متكررة ضد أهداف وصفت بأنها إيرانية داخل الأراضي السورية. ولكنها دأبت على الامتناع عن التعليق على الغارات التي يُقال إنها تشنها في سوريا.

ودعمت قوات مدعومة من طهران، من أبرزها حزب الله اللبناني، الرئيس بشار الأسد، منذ اندلاع الصراع السوري قبل حوالي أكثر من عشرة أعوام.

تونس: إضراب

وقفة احتجاجية، اليوم الخميس، بدعوة من جمعية القضاة التونسيين وجمعية القضاة الشبان وعدد من الهياكل الرافضة لقرار حل المجلس.

وأكد عضو المكتب التنفيذي لجمعية القضاة التونسيين رضا بوليمة نجاح الإضراب الذي دعت إليه الجمعية بنسب عالية، وأضاف، في تصريح إذاعي أمس، أنه «لم تنعقد جلسات قضائية بمختلف محاكم الجمهورية، إلا تلك التي تم استثناؤها، وفق تراتيب الإضراب المعلنة، على غرار القضايا ذات الصبغة الإرهابية والقضايا الحيوية شديدة التأكد».

وقال رئيس جمعية القضاة الشبان مراد المسعودي، إن «هناك بعض الاستثناءات في الإضراب، ولكن الإضراب عموما أدى الرسالة المطلوبة حتى وإ